المرأة القائدة في المؤسسة الإعلامية الجزائرية: الإنجازات والمعوّقات.

د. صوالحية الزهرة أ. بن طراد كريمة
جامعة عنابة

الملخص:

إنّ الدّراسات الانتربولوجية والاجتماعية التي تناولت المجتمعات العربية بصفة عامّة، والمجتمع الجزائري بصفة خاصّة، تؤكّد على أنّنا مجتمعات أبوية مازالت تعاني من ظاهرة التوزيع التقليدي للأدوار بين المرأة والرّجل، وكأنّه ارث مقدّس، نتوارثه جيلا بعد جيل. فرغم التطوّرات الّتي شهدتها التشريعات والنّظم المتعلقة بالمرأة، وارتفاع نسب التّعليم بمختلف أطواره وغزو المرأة لسوق العمل ووعيها بأدوارها الجديدة، مازالت قيم الذّكورة المتجذّرة في مخيالنا الجمعي والتي تطبع شخصيّتنا الاجتماعية ترسّخ دونية المرأة وتَحُدُّ من حريتها ومن مشاركتها في الحياة العامة.

و ينطلق الاهتمام بالمرأة من الإيمان بأنّ لكلّ فرد دور إيجابيّ في المجتمع، رجلا كان أو امرأة، وأنّ هذا الدّور يجب الاعتراف به وتقديره وتعزيزه. فرغم ارتفاع نسبة اليد العاملة المُؤنّثة في قطاع الاعلام الجزائري، ورغم اسهامات المرأة في هذا القطاع والنّجاحات الّتي حقّقتها، إلاّ أنّ المشوار أمامها ما يزال طويلا لتحقّق المساواة في هذا الميدان، كمّا وكيفا، وتتخطى المعوّقات والتحدّيات الّتي تواجهها لدى ممارستها لهذه المهنة، والّتي تحرمها من الوصول الى مراكز القرار بأعداد مقنعة، ولتظهر في الصّورة التي تتناسب مع دورها وقيمتها الحقيقية إمّا كمهنية أو كفرد في المجتمع.

و لهذا تمحورت إشكالية بحثنا حول السّؤال الجوهري الآتي: ما هي المعوقات التي تحول دون تبوُّء المرأة مراكز قيادية في قطاع الإعلام في الجزائر وكيفية التّغلب عليها ؟

الكلمات المفتاحية: المرأة القائدة، الإعلام، المؤسّسة الإعلامية، المعوّقات، الجزائر.

Résumé

Les études anthropologiques et sociales sur les sociétés arabes en général et algériennes en particulier, soulignent que nous sommes des sociétés patriarcales souffrant encore du phénomène de la distribution des rôles traditionnels des hommes et des femmes, comme un héritage sacré de génération en génération. Malgré l' évolution des législations et règlementations relatives aux femmes, l'augmentation du nombre de femmes instruites, leur invasion sur le marché du travail et la conscience de leur nouveaux rôles. Les valeurs de la masculinité bien ancrées dans l'imaginaire collectif et qui sont imprimées dans notre personnalité sociale enchâssent l'infériorité des femmes et limitent leur liberté et leur participation à la vie publique.

L'attention accordée aux femmes vient de la conviction que chaque individu a un rôle positif dans la société, homme ou femme et que ce rôle doit être reconnu et récompensé. Malgré l'augmentation de la proportion du féminin travaillant dans le secteur des médias algériens, et en dépit de la contribution des femmes dans ce secteur et les succès qu'elles ont réalisés, le chemin pour parvenir à l' égalité dans ce domaine en qualité et en quantité est encore long. Et au-delà des contraintes et des difficultés rencontrées dans la pratique de cette profession, ce qui les prive de l' accès aux centres de décision en nombre convaincant pour qu'elles apparaissent dans l' image qui est en rapport avec leur rôle comme des individus ayant une valeur dans la communauté. C'est pourquoi la problématique de notre étude est axée sur la question fondamentale suivante: Quels sont les véritables obstacles qui empêchent les femmes d'occuper des postes de direction dans le secteur des médias en Algérie et comment les surmonter?

Mots clés: la femme leader, les médias, l' organisation des médias, les obstacles, l'Algérie.

مقدمة:

لقد كافحت المرأة الجزائرية كمثيلاتها في دول العالم من أجل المساواة لقرون، إلاّ أنّ مسيرتها للحصول على حقوقها طويلة، وهذا راجع الى قيم الذّكورة المتجذّرة في مخيالنا الجمعي والّتي تطبع شخصيّتنا الاجتماعية، إذ كان الرّجل الجزائري

نسخة غير قابلة للطباعة

ولا يزال سيّد وصاحب القرار في شتّى المجالات، فرغم أنّ المرأة تحصّلت على الكثير من حقوقها إلاّ أنّ تمثيلها في صناعة القرار والمراكز القيادية لا يزال محتشما وضعيفا، ولا يعبّر عن امكاناتها وطموحاتها.

رغم ذلك استطاعت المرأة الجزائرية أن تتبوأ مكانة متميّزة ومهمّة في دفع عجلة التنمية وترقية المجتمع، وتأسست لها هذه المكاسب منذ السّنوات الأولى للاستقلال وتدعّمت أكثر خلال العُشريات الأخيرة، بفضل جهود القيادة السّياسية، حيث شهدت نقلة نوعيّة في مختلف السّياسات والقوانين والبرامج الّتي أقرّتها الحكومة لفائدة المرأة في مختلف المجالات، السّياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والتربوية، دون إغفال مجال العناية الخاصّة بأوضاع المرأة والأسرة وتطويرها، فقد أُنشئت وزارة تُعْنَى بالمرأة وقضاياها.[1]

فتعلّم المرأة الجزائرية ساعدها على تحسين أوضاعها حيث حرّرها من أسوار عالمها الضّيق لتنفتح على الحياة العامة لمجتمعها وتلج إلى عالم الشُّغل، فأُنِّثَت الجامعة وغزت الإناث تخصّصات كانت حكرا على الذّكور كالميكانيك، الإلكترونيك، المناجم...، بل وولجن الى أعرق المؤسسات الذّكورية والّتي كانت تعتبر حصونا رجالية منيعة كقطاع الطّيران، الجيش، الأمن، الدّرك الوطني، المساجد، والإعلام الّذي يُعتبر مرآة المجتمع الّتي تعكس ثقافته وقيّمه، والسّلطة الرّابعة فيه، وأحد أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، حيث يكتسي دورا فعّالا كحامل للرّسائل ومُشَكِّل للأفكار والصّور الذّهنية وأنماط التفكير والذّوق العام والاتّجاهات والاهتمامات...، وهذا الدّور الّذي يتزايد نفوذه في ظلّ التّطوّر التقني الهائل والمتسارع الذي تشهده تكنولوجيات الاتصال ووسائل الإعلام، وبروز ما يعرف بالإعلام الالكتروني والاعلام الجديد. وإن دلّ ذلك على شيء، فإنّما يدلّ على انفتاح الفضاء الإعلامي أمام المرأة بكلّ أقسامه وتفرّعاته.

ويمكننا التّسليم بصحة تسمية مهنة الإعلام بالمهنة الرّجالية قبل سنوات، إلا أن ما نشهده اليوم هو التنامي في تأنيث قوّة العمل بهذه المهنة، ففي الجزائر أضحت الإعلاميات يُمثّلن نسبة لا يستهان بها في الفضاء الإعلامي الّذي يعرف انتعاشا ملموسا سنة بعد أخرى، جرّاء التّحوّلات المتسارعة في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسّياسية للمجتمع الجزائري، لكن هذه النّسبة تبقى دون مستوى التّطلّعات.

الاشكالية:

على الرّغم من التغيّرات والتّطوّرات التي طرأت حديثا على المجتمع الجزائري ونُظُمه، والتي أثّرت في مكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسّياسية والعلمية، والتحوّلات الإيجابية في اتّجاهات أفراد المجتمع نحو المرأة ودورها في التّنمية، وما أثبتته الدّراسات عن إمكانيّات المرأة وقدرتها على العمل في العديد من المجالات وتَقَلُّد مختلف المناصب، إلّا أنّ الفجوة ما زالت واسعة بين إمكانيّات المرأة وقدراتها وما تطمح إليه والواقع المعاش. فعند قراءتنا لواقع المرأة في القطاع الإعلامي في الجزائر، نجد صحفيات وإعلاميات يشكّلن وهنّ على مقاعد الدّراسة الجامعية العدد الأكبر من طلبة كلّيات ومعاهد الصّحافة والإعلام، ويَنْظُرن الى هذا المجال نظرة ملؤها الطّموح والرّغبة في النّجاح، والتسلّح بشهادة تفتح لهنّ الكثير من الأبواب لدخول عالم الاعلام، لا بل تطمحن أحياناً كثيرة الى الدّراسات العليا لتعزيز مهاراتهن وإمكاناتهن المهنية، لكنّهنّ يخسرن صفة الأغلبية لدى ممارستهنّ الفعلية لهذه المهنة، ويصطدمن فيما بعد بالسّقف الزّجاجي[2] الّذي يمنعهنّ من الوصول إلى مراكز قيادية بأعداد مقنعة ويحرمهنّ من فرص متكافئة في الترقي والتأهيل. فرغم نجاح العديد من الإعلاميات في تحقيق إنجازات هامّة وحيوية وتسلّم مواقع حسّاسة في مجال العمل الإعلامي وإدارة المؤسسات الإعلامية، إلاّ أنّه ما تزال هناك نظرة إلى المرأة كمديرة قناة أو رئيسة صحيفة سياسية أو معدّة لبرامج سياسية أو محلّلة سياسية، تدلّ على استمرار الموقف

نسخة غير قابلة للطباعة

النّمطي المنبثق عن ترسّبات قديمة لم تكن تعط المرأة مكانتها في هذا المجال[3] وتعتبره مجالا رجاليا، إذ ما زالت ملكية كُبريات المؤسسات الإعلامية الوطنية وإدارتها بيد الرجال عموماً.

إنّ رفع كفاءة أداء المرأة في مختلف مواقع العمل الاعلامي ومجالاته ضروريّ جدّا، من أجل تأهيلها لشغل مناصب قيادية والمشاركة في اتخاذ القرارات. وعليه فإن الأمر يتطلّب الجمع بين المقدرة والمهارة في رسم الاستراتيجيات، وتحديد المعالم والتّصوّرات المستقبلية لما سيكون عليه وضع المرأة الاعلامية في السّنوات القادمة، مما يستدعي تشخيص المشكلات والمعوّقات التي تواجهها والتي تبعدها عن تبوُّء المواقع القيادية، وإيجاد الحلول الجذرية لمعالجتها والتقليل من تأثيراتها السّلبية، واتّخاذ الخطوات الجادة لتعزيز الثّقة بإمكانات المرأة وقدرتها على الوصول الى قمّة الهرم الاداري في المؤسسات الاعلامية.[4]

لقد لعبت المرأة دورا هامّا في جميع حركات الشُّعوب في التاريخ الحديث، فلا يمكن حدوث تحوّلات اجتماعية كبيرة في أيّ مجتمع بدون دور فعّال للمرأة وللحركة النّسائية، وبسبب إدراك أهمّية وخصوصية هذا الدّور ومع تنامي الوعي العالمي بقضية الديمقراطية المرتكزة أساسا على المساواة وإعطاء الفرصة للجميع دون التّفرقة بين الجنسين، أصبحت دراسة قضايا المرأة محل اهتمام الكثير من الباحثين، وأُنْشأت العديد من المخابر ومراكز البحوث والدّراسات المتخصصة في هذا المجال.[5]

وعند قراءتنا للدراسات التي اهتمت بالمرأة والإعلام– خاصة في الجزائر والوطن العربي-، لاحظنا الكمّ الهائل من البحوث التي تناولت صورة المرأة في الإعلام والمرأة كمستهلكة للمواد الإعلامية، أما المرأة كمنتجة أو كقائدة في المؤسسة الإعلامية فلم تحظ بحقها من الدراسة والبحث، كما ركّزت أغلب البحوث التي تناولت المرأة القيادية في الوطن العربي على ميادين عمل معينة كالتعليم والصحة، وأهملت الميادين الحسّاسة كالسّياسة، الإعلام والأمن...، وهذا امتداد للقوالب النّمطية لعمل المرأة والتّوزيع التّقليدي للأدوار. ومن هنا جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتقديم صورة واقعية عن المرأة القائدة في المؤسسة الإعلامية الجزائرية والتي نرى أهمية بحثها، حيث أن هذه المؤسسات هي طرف مؤثر في قطاعات المجتمع الأخرى ومتأثر بها في ذات الوقت، بصفتها الوعاء الاتصالي الذي ينبثق منه كل ما يشكّل القيّم والاتجاهات خاصة المتعلّقة بالمرأة، فهي تعكس قيم المجتمع واتجاهاته السلبية نحو المرأة، فوصول المرأة الإعلامية إلى المراكز القيادية قد يغيِّر من هذه الاتجاهات، من خلال وضع استراتيجيات وسياسات إعلامية تتوافق مع مصالح المرأة.

من هنا، ونظرا لأهمية وخصوصية مساهمات المرأة في القطاع الإعلامي وكذا المعوّقات والتحدّيات الّتي تُواجهها لدى ممارستها لهذه المهنة، والتي تحرمها من الوصول الى مراكز القرار بأعداد مقنعة، ولكونها نصف المجتمع وتلد وتُربّي النّصف الآخر، وتأسيسا على كلّ ما سبق تتمحور إشكالية هذا البحث حول السّؤال الجوهري الآتي: ما هي المعوقات التي تحول دون تبوُّء المرأة مراكز قيادية في قطاع الإعلام في الجزائر وكيفية التغلب عليها؟

ولتحقيق هذه الأهداف ومعالجة إشكالية الدراسة، قمنا بتقسيم البحث الى ثلاث محاور رئيسية :

1. وضع المرأة في الجزائر.
2. المرأة الإعلامية في الجزائر: من العمل الإعلامي إلى قيادة المؤسسة الإعلامية.
3. المعوّقات التي تواجه المرأة الإعلامية في الجزائر.

لكن قبل ذلك، يفرض علينا التمشي العام للبحث تحديد دقيق للبعد الإجرائي للمفاهيم المستخدمة سواء على مستوى مشكلة البحث أو تساؤلاته. وأهم هذه المفاهيم:

1– المؤسّسة الإعلامية: وهي كيان إداري، له شخصية معنوية، يقوم بنشاط إعلامي متخصص أو عام ومتنوع، ويعمل طبقا لأهداف مخطط لها، ينفذها أشخاص متخصّصون، يستخدمون وسائل معينة، ويعملون بموجب نظام معلوم. وتنقسم

نسخة غير قابلة للطباعة

المؤسسات الإعلامية إلى: صحف، إذاعة، تلفزيون، ووكالات الأنباء، ومنها الحكومية والخاصة والمختلطة، وتمارس العمل الإعلامي سواء المطبوع أو الإلكتروني أو المرئي أو المسموع.

2– المرأة الإعلامية: هي كلّ امرأة تعمل في إعداد وتقديم وإنتاج وإخراج وكتابة المواد الإعلامية، سواء كانت تعمل في الصّحافة المكتوبة أو الإلكترونية، أو وكالة الأنباء الجزائرية أو الإعلام السمعي البصري، في القطاعين العام والخاص.

3- القيادة: يعتبر مصطلح القيادة من المصطلحات التي تعددت توصيفاتها لدى العلماء والباحثين، وقد حاول العديد منهم الوقوف على تعريف للقيادة أبرزهم:

اوردواي تيد (O. Tead) الّذي عرّفها بأنّها: " الجهد أو العمل للتأثير في النّاس وجعلهم يتعاونون لتحقيق هدف يرغبون كلهم في تحقيقه ويجدونه صالحا لهم جميعا وهم يرتبطون في مجموعة واحدة متعاونة ".[6]

في حين ذكر باس (Bass) أنّ القيادة هي: " القدرة المتطوّرة لفرد يستطيع حفز آخرين لتغيير سلوكهم أو لتغيير عاداتهم واتجاهاتهم "[7]

من خلال التعاريف السابقة، يمكن ان نستنتج التعريف الإجرائي الآتي: "القيادة هي عملية تفاعلية تعبر عن علاقة بين جماعة من الأفراد وقائد نال قبول هذه الجماعة، ويمتلك هذا القائد القدرة التي يستطيع من خلالها التأثير بشكل مباشر على سلوك الأفراد الذين يعملون معه قصد تحقيق هدف مشترك".

4- المراكز القيادية في المؤسسة الإعلامية الجزائرية : ونقصد هنا الأشخاص الذين يتحملون مواقع المسؤولية في إطار المسؤولية، أي المدراء الذين يتولّون الإمساك بدفّة القيادة والتّوجيه في المؤسسة وبمختلف مواقعهم[8]. وهذا يعني المراكز الوظيفية من رتبة مدير عام، ومدير تحرير، ورئيس تحرير، ونائب رئيس تحرير، ورئيس مكتب، ورئيس قسم، والمتوقّع ممّن يتولّون هذه المراكز الإدارية أن يقوموا بدور قيادي في إحداث التّطوّر والتغيير في مراكز عملهم. وهذا التعريف الإجرائي الذي اعتمدته الباحثة.

5– المرأة القائدة في المؤسسة الإعلامية الجزائرية: كلّ امرأة تشغل مركز مدير عام، أو مدير تحرير، رئيس تحرير، أو نائب رئيس تحرير، أو رئيس مكتب، أو رئيس قسم في المؤسسات الإعلامية الجزائرية.

1. وضع المرأة في الجزائر:

إن واقع الإعلامية الجزائرية هو جزء من الواقع الاجتماعي والسّياسي والثقافي والاقتصادي للمرأة في الجزائر، وهو واقع لازالت تعاني فيه المرأة لكونها امرأة، وهنا تبرز العادات والتّقاليد والنّظرة الدّونية للمرأة من المجتمع والتّوزيع التقليدي للأدوار كونه مجتمعا ذكوريا، فالتحفظ على عمل الإعلاميات هو تحفظ المجتمعات الشرقية اتجاه المرأة بشكل عام. فقد عانت المرأة على مرّ العصور من الواقع المتدني الذي فرضته عادات وتقاليد مجتمعها، حتى جاء الإسلام فانتصف لها وحرّرها وكرّمها وأعطاها مكانتها في المجتمع، بعد أن كانت تُوأد بلا ذنب سوى أنّها وُلدت أنثى، فعاشت أزهى عصورها في بعثة الرّسول– صلّى الله عليه وسلم– وحُكم الخلفاء الرّاشدين، وانتهت كلّ تلك العادات التي سادت في العصر الجاهلي، وصار كتاب الله هو القول الفصل في قضية المرأة، فلا وأد للبنات، ولا بغاء، ولا تمييز بين الذّكر والأنثى، وحقوقهما متساوية، والأفضلية بينهما تكون بالأعمال الصّالحة، وهذا ما جاء في قوله تعالى:﴿من عمل صالحا من ذكر أو أُنثى وهو مُؤمن فَلَنحيينه حياةً طَيّبةً ولَنجزينّهم أجرهم بأحسنِ ما كانوا يعمُلونَ ﴾ [9]، وفي قوله تعالى:﴿ ومن يعملْ من الصّالحات من ذكرٍ أَو أُنثَى وهو مُؤمن فَأُولَئك يدخُلونَ الْجنةَ وَلا يظْلمون نقيرا ﴾ [10]. فالحياة الطّيبة ودخول الجنّة لا يرتبط بالجنس ذكر أو أنثى، إنّما هو لمن آمن وعمل الصّالحات[11]. لكن مع مرور الزّمن رجعت الثّقافة والتّقاليد الموروثة

نسخة غير قابلة للطباعة

الّتي تَحُطّ من شأن المرأة وتكرّس قيم الذّكورة لتحكم المجتمعات العربية والاسلامية، مُدعّمة بتفسير وتأويل خاطئ أو قاصر لآيات قرآنية وأحاديث نبوية تعرّضت للنّساء، فصورة المرأة في العالم الإسلامي مختلفة عن الصّورة الكلّية لها في القرآن الكريم، نتيجة أنّ القرآن الكريم نزل على مجتمع كان التّمييز بين الذّكر والأنثى جزءاً من ثقافتهم ونظامهم الاجتماعي، فمن الطّبيعي أن ينعكس هذا التّمييز على تأويلاتهم للنّص القرآني، حيث خضعت الآيات القرآنية والأحاديث النّبوية لأسلوبٍ تَأْويلي يُحاول تطويع النّص الدّيني ليطابق الواقع والقيم الاجتماعية السّائدة. وهكذا صُودرت حرّية المرأة وحقوقها داخل الأسرة وخارجها في مختلف مجالات الحياة لأجيال طويلة. لذلك يجب الأخذ بمبدأ الشفافية في فهم الأوضاع الرّاهنة للمرأة ودراسة الثّقافة التّحتية والأعراف والتّقاليد المُكبّلة لتطوّر المرأة بحيث تأتي الرّسالة الإعلامية مرتبطة بتعاليم ديننا الإسلامي الّذي سبق كافّة التّشريعات والقوانين الّتي تنادي بحقوق المرأة، ودعا إلى إكرام المرأة ومساواتها بالرّجل في الحقوق والواجبات، حتّى يتحقّق الهدف المنشود من وراء جميع الجهود المبذولة، ألا وهو تحقيق التنمية الشاملة، بما فيها التنمية الإعلامية.

و عليه سنحاول من خلال هذا المحور تسليط الضوء على واقع المرأة الجزائرية، وذلك بتقديم حصيلة حول وضعيتها في ميادين: التّعليم، والعمل، والمشاركة السّياسية، من خلال الاستناد إلى بعض المؤشّرات الكمّية، الّتي تدلّ على مدى التّقدم الذي تمّ تحقيقه. رغم "أنّ الاقتراب الإحصائي من وضعية المرأة في الجزائر مبهم وتعسّفي، سواء من ناحية التكميم أو المصطلحات المتداولة، وهذا مرتبط بعدة أسباب لها علاقة ببعض الخلفيات الأيديولوجية" (12)

1-1.المرأة والتّعليم:

يساهم التعليم في تحسين فرص التوظيف للمرأة ويرفع من مستوى مساهماتها في الحياة العامّة، إذ يشكل الخطوة الأولى في دمجها في خطة التنمية، ويؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل وبفاعلية أكبر، وهذا طبيعي لأنه عند حصول المرأة على مؤهل علمي؛ تَأْنَفُ البقاء داخل أسوار المنزل وتسعى جاهدة للاستفادة من المؤهلات التي حصلت عليها، من خلال وظيفة تُحَقِّق لها الاستقلال المادي والمكانة الاجتماعية.

فبنظرة إلى الوراء يتضح حجم التقدّم الّذي قطعته الجزائريات خلال العقود الماضية، فقد عَمَدَت الدّولة الجزائرية غداة الاستقلال على رفع التحدّي والبدء في تشييد جزائر جديدة متخلصة من شوائب الاستعمار الذي تركها بعد خروجه تتخبط في الجهل والفقر(حيث كانت نسبة الأمّية 92% بين الذكور و96 % بين الاناث(13))، معتمدة على سياسة اشتراكية أَوْلَت اهتماما بالغا بالتّعليم لكلا الجنسين، حيث أنّ ميثاق 1976م الّذي استند على قيّم اشتراكية، جعل التّعليم إجباريا لكلّ الأطفال الّذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 16سنة دون تمييز حسب الجنس أو الطّبقة أو غيرها، كما أنّه ألغى نظام التّعليم الخاص ووفّر التّعليم المجّاني للكلّ وفي كلّ مستويات الدّراسة. وهذا أفاد الفتيات و كان له دور كبير في التّغيرات الحاصلة اليوم على مستوى العمل.

و لتكتمل لنا الصّورة عن الوضع الرّاهن، ويَتَبَيَّن لنا مدى التّقدم الذي عرفته فرص تعليم النّساء في المراحل الدّراسية المختلفة، نشير إلى وضعية التّعليم في الجزائر منذ الاستقلال حسب الإحصائيات المتوفرة :

الجدول 01: مقارنة نسبة التمدرس لدى الذكور والاناث في الجزائر1965-1992

السنة	الذّكور	الإناث
1966-1965	%57.7	%32.9
1971-1970	%70.4	%43.9
1976-1975	%89.1	%61.4
1981-1980	%88.4	%67.3

نسخة غير قابلة للطباعة

1986-1985	%92.3	%72.25
1992-1991	%94.16	%79.52

Source: Mahfoud Bennoune, Les Algériennes Victimes De La société néoplatonicienne : une étude socio-anthropologique، édition Marino or, Alger, 1999, p68.

يبيّن لنا الجدول أنّ نسب تمدرس الإناث بعد الاستقلال تطوّرت من سنة لأخرى، ما يدلّ على أنّ الوعي بوجوب تعليم هذه الفئة يتطوّر في المجتمع، غير أنّه إذا ما قورنت هذه النّسب بنسب الذّكور، نجد أن التَّفَوُّق كان لصالح الذّكور. وهذا الفارق لا يرجع إلى التّمييز بين الجنسين في المنظومة التّعليمية، كما هو شائع في بعض الدّول العربية، ولكنّه يرجع الى تأثير الموروث الثّقافي بشكل خاص، الذي كان يعتبر أنّ فصل الفتاة عن الدّراسة في سنّ مبكّرة، وبدرجة أشّد عند البلوغ، شرف للعائلة. ويفضل تعليم الذكور على الإناث، كجزء من التمييز الذي يُعْطى للذّكور والاهتمام بهم باعتبارهم مستقبل العائلة[14].

فرغم أنّ عملية تعميم التّعليم في الجزائر، كانت مؤشّرا قويّا، وخطوة مهمّة في تَحوُّل وضع المرأة الجزائرية، وتحرّرها من الجهل والأمّية، إلاّ أنّ ذلك لم يشمل جميع النّساء، نظرا للرّواسب والأنماط التقليدية، وما تُفرزه من عادات تعيق عملية التغيير[15]. خاصة في المناطق الريفية.

لكن مع بداية عقد التسعينات، شهدت نسب تعليم الفتيات تغييرات دراماتيكية[16]، فمجهودات التّرقية الاجتماعية من خلال سياسة التّعليم، والتغيُّر في بنية وتشكيلة العائلة وفي الأوضاع الثّقافية والاقتصادية والسياسية للجزائر، وتحمُّس البنات قصد تحقيق الاستقلال الاقتصادي والنّزعة نحو تجاوز الأحكام المسبقة والمحظورات القائمة على التّمييز بين الجنسين، مكّنت من تذليل بعض العراقيل والسلوكات التقليدية التي كانت تحدّ من حَرَكِيَّة المرأة وتُعرقل تطوُّر مركزها. و أفضت إلى ازدياد عدد الفتيات المتعلّمات ليتجاوز عدد الذّكور، في بعض الأحيان، خاصة في المستويين الثانوي والجامعي. حيث سُجِّل في إحصاء 1998 وجود نسبة 46.82%من الإناث بالتعليم الابتدائي، و48.06% بالتعليم الإكمالي، و 56.15% بالتعليم الثانوي، وأخيرا نسبة 53% بالتعليم العالي [17]. وهذا راجع الى ارتفاع نسبة نجاح الاناث في شهادتي التّعليم الاساسي والباكالوريا. واستمرت هذه النّسب في الارتفاع لتصل في 2010 الى 58.85% بالتعليم الثانوي، و 57.7% بالتعليم الجامعي[18]، حيث أنّ هذا الارتفاع في نسبة التّمدرس كان في الواقع مصحوبا بنسبة عالية أيضا للانقطاع الذي يعتبر أعلى في أوساط الذّكور منه في أوساط الاناث[19]، خاصة مع الازمة السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد في أواخر الثمانينيات، فعقلية الرّجل العائل التّقليدية تجد الكثير من الصّعوبات في أن تختفي، والنتيجة هي أنّ الذّكور داخل العائلات الفقيرة ينقطعون عن الدّراسة لتحمّل المسؤولية المادّية للعائلة بالحصول على وظيفة. كذلك انجذاب الذّكور أكثر إلى الرّبح السّريع، فيفقدون الأمل في الدخل الضعيف الذي يمكن الحصول عليه بعد التحصّل على شهادة تعليمية، ويفضّلون الانخراط في سنّ مبكرة بنشاط اقتصادي أو أي وظيفة تتطلب مؤهّلات أقلّ (الجيش مثلا)، بينما تفضّل معظم الفتيات التّرقية الاجتماعية عن طريق التّعليم[20]

لكن رغم هذه الارقام المميزة، تبقى مشاركة المرأة الجزائرية في القوّة العاملة أقلّ بكثير مما تفترضه معدّلات الخصوبة والتّعليم والتّركيب العمري للإناث في الجزائر، فتقدّمها العلمي لا ينعكس على مكانتها في النّشاط الاقتصادي، حيث قُدِّرت نسبة تشغيل الإناث سنة 2014 ب 14% من النّسبة الاجمالية المُقدّرة ب 37,5% [21]، وهذا يعني أنّ هناك طاقات غير مستغلّة، مما يضرّ بالاقتصاد الوطني ككلّ.

2-1. المرأة والعمل:

نسخة غير قابلة للطباعة

سعت الدّولة منذ الاستقلال إلى دعم مساهمة المرأة في حركية البناء والتّشييد واعتبارها قوة لا يستهان بها، وكان للقوانين والمواثيق الوطنية دور بالغ في فتح المجال أمام النساء للدخول الى عالم الشّغل، خاصة مع الارتفاع المستمر لعدد المتعلّمات. فقد جاء في الميثاق الوطني 1976م :" انطلاقا من مبدأ المساواة بين الجنسين فإنّ الاشتراكية التي تعترف بالمكانة الأساسية التي تحتلها المرأة في الخلية العائلية بوصفها زوجة ومواطنة، تشجعها على أن تشتغل لأنّ في ذلك مصلحة للمجتمع" [22].هذا وقد أقرّ في موضع آخر بأنّ " النّساء يُمثّلن نصف السكّان القادرين على العمل، ويشكّلن احتياطا هاما، من قوّة العمل في البلاد، لا يَعني تعطيلها، إلاّ ضعفا في الاقتصاد وتأخّرا في التّطوّر الاجتماعي".

والجدير بالذكر، أنّ العمل النّسوي في الجزائر كان في تطوّر مستمر، مع ذلك بَقِيَ يشكّل نسبة قليلة مقارنة مع العمل الرّجالي، على الأقل فيما يخصّ العمل الرّسمي المأجور. فانخراط المرأة في سوق الشّغل بعد الاستقلال لم يكن قويّا، وانحصر في مجالات معيّنة، نظرا لارتباطه إلى حدّ بعيد بالعادات والتّقاليد، "ومن جملة ذلك النّظرة السائدة بأنّ المكان الطبيعي للمرأة، هو البيت، وفكرة التّقسيم الجنسي للأدوار، الّتي تجعل الرّجل العنصر الرّئيس الّذي تجب عليه إعالة أسرته وبالتالي فإنّ أي خرق لهذه القاعدة، بخروج المرأة إلى العالم الخارجي، انتقاص وقدح في سلطة الرّجل"[23]، وكذلك تأثّره بالظّروف السّياسية والاقتصادية التي مرّت بها البلاد، خاصّة الازمة الاقتصادية أواخر الثمانينيات، وانتقال الجزائر من النّظام الاشتراكي الى اقتصاد السوق وإعادة هيكلة المؤسّسات، والتي نتج عنها تسريح مكثّف للعمّال، مع غلاء المعيشة بسبب رفع التّدعيم عن المواد الاساسية، وانعكاسات الانفلات الأمني الّذي شهدته الجزائر بداية التسعينات أو ما يصطلح عليه بالعشرية السّوداء. كل هذه العوامل أدّت الى ضغوط اقتصادية على الأسرة الجزائرية، اضطرت بسببها الى قبول خروج المرأة للعمل من أجل المساعدة في تحسين مستواها المعيشي، خاصة أنّها تملك مستوى تعليميا يؤهّلها للبحث عن عمل. إذ" تستقطب القطاعات الأكثر تأهيلا أو التي تتطلب مؤهّلات كبرى العنصر النّسوي، فأزيد من 53% من النّساء يتمتعن بمستوى تأهيلي ثانوي أو عالي في مقابل 25% من الرّجال"[24]. وارتفعت نسبة تشغيل النّساء من 5% سنة 1977 إلى10.45% سنة 1998، والى 12.89%، و14.6%، و15.1% سنوات 2000، 2005، 2010على الترتيب [25] ، لتصل في أفريل2014 الى 19,5% من اجمالي السّكان النّاشطين اقتصاديا(تخطّى اجمالي النّساء العاملات عتبة 2 مليون). وتمثّل نسبة تشغيل الاناث 14% من النّسبة الاجمالية المُقدّرة ب 37,5%، منها 6,4 % نساء بدون تأهيل و37,3% حاملات شهادات معاهد التّكوين المهني و9,1%حاصلات على شهادات التّعليم العالي[26]، ما يعني أنّ 93.6 %من اليد العاملة النّسوية في الجزائر مؤهّلة.

وتفيد المؤشرات الإحصائية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، والمتعلقة بتوزيع السّكان المشتغلين حسب قطاعات النّشاط في سنة 2014، بأنّ عدد النّساء يمثّل 3,8% في الفلاحة، و1,6 % في البناء والإشغال العمومية، و18.8 % في الصّناعة، 75,8% في الادارة والخدمات [27]، هذا الأخير يحظى بأعلى نسبة مشاركة لليد العاملة النّسائية، ويضمّ قطاع التربية والتّعليم وقطاع الصّحة العمومية وقطاع الإدارة بشكله العام. وهذا راجع الى نظرة المجتمع لهذه القطاعات، باعتبارها مهنا تتوافق مع الأدوار النسائية، إذ تُمكّنهنّ في نفس الوقت من العناية بشؤون البيت والأولاد والزوج، كما يُمكنهن ممارسة هاته المهن دون عناء ومشاكل التنقل، فهي عادة تتواجد في أماكن قارة(مستشفى، مكتب، مدرسة أو جامعة... الخ). [28]

كما تُظهر النّتائج أنّ القطاع الخاص يُشَغِّل 58,9% من العمالة الجزائرية، وترتفع نسبة الإناث العاملين في هذا القطاع لتبلغ 61,9 % من اجمالي العمالة النّسوية. أمّا نسبة البطالة فقدرت ب 9,8% منها 8,8 % ذكور و14,2% إناث.[29]

نسخة غير قابلة للطباعة

واستطاعت المرأة الجزائرية أن تتجاوز كافة العقبات التي واجهتها، وفرضت مشاركتها في النّشاط الاقتصادي الوطني، الرّسمي وغير الرّسمي، وحقّقت نجاحات كبيرة في بعض الميادين التي باتت تعتبر قطاعات مُؤنّثة، كالتّعليم، الصّحة، والقضاء. لكن رغم ذلك تبقى هذه المشاركة ضعيفة، إذا ما قورنت بمشاركة الذّكور، وبالمستوى التّعليمي والتّركيب العمري للإناث، ونسب البطالة النّسوية، وبعدد النّساء اللائي في سنّ العمل. رغم توفر الارضية القانونية والتشريعية التي تضمن لها الحق في العمل وتكافؤ الفرص، فكلّ دساتير الجزائر المتعاقبة قد نصّت صراحة على المساواة بين الجنسين في الحقوق وفي جميع مجالات العمل .

1-3. المرأة و المشاركة السّياسية:

و بالانتقال إلى المشاركة السّياسية تبرز الفجوة بكلّ وُضوح بين نسبتها في الجهاز الحكومي ككل وبين وجودها في أعلى الهرم الوظيفي وفي المناصب العليا للدّولة. فالنّساء يشغلن حاليا 30% من إجمالي عدد النّواب في البرلمان، حيث بلغت حصّة النّساء في البرلمان الجزائري بعد الانتخابات التشريعية ماي 2012 م، 146 مقعدا(أي 146 امرأة نائبة) من بين462 مقعدا، حيث تضاعفت النّسبة أكثر من أربع مرّات وانتقلت من 7,78% سنة 2007 إلى 31,60% سنة 2012[30]، وذلك بقرار رئاسي سابق، المتمثل في "نظام الكوتا" والّذي يفرض تخصيص حصص نسبية للعنصر النّسوي في القوائم الانتخابية، إذ ينّص القانون في مادّته الثّانية على أنّه[31]: يجب ألاّ يقل عدد النّساء في كل قائمة ترشيحات، حرّة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية، عن النّسب المحدّدة أدناه، بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها:

- فيما يتعلق بالانتخابات للمجلس الشعبي الوطني، حدّد النسبة ب20%عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة مقاعد، و30%عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة مقاعد، 35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر مقعدا،40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين مقعدا،50% بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج.

- أما المجالس الشعبية الولائية، فحدد القانون النّسب ب 30% عندما يكون عدد المقاعد 35 و39 و43 و47 مقعدا، و 35% عندما يكون عدد المقاعد من 51 إلى 55 مقعدا.

– اما الانتخابات للمجالس الشعبية البلدية، فقد أقرّ القانون نسبة 30%في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرّات الدوائر وبالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن (20.000) نسمة.

وتؤكّد المادة5 من هذا القانون، أنّ كل قائمة مخالفة لهذه الأحكام تلغى تلقائيا.

وهي تجربة رائدة في العالم العربي بل وفي العالم بأسره. كذلك الأمر بالنّسبة لمشاركة المرأة الجزائرية في مجلس الأمّة وفي الحكومة والجهات القضائية ومختلف مؤسّسات الدّولة، حيث تتواجد 07 وزيرات في الحكومة الحالية، و04 نساء برتبة جنرال في الجيش الوطني، وهذا في حدّ ذاته مؤشرٌ على حجم الانفتاح في مؤسّسة حسّاسة كالجيش، دون تجاهل النّشاط السّياسي للمرأة الجزائرية داخل الأحزاب، حيث تعتبر زعيمة حزب العمّال لويزة حنّون، الّتي خاضت غِمار الانتخابات الرّئاسية مرّات عديدة، والمرشّحة الأشهر على مستوى الدّول العربية.

2. المرأة الإعلامية في الجزائر: من العمل الإعلامي إلى قيادة المؤسسة الإعلامية:

يُثار موضوع المرأة في الإعلام كثيراً، وتتناول الكتابات والتّقارير والدّراسات صورة المرأة في الإعلام على اختلافه، ولكن قليلة هي الدراسات التي تبحث في واقع المرأة العاملة في وسائل الإعلام، كوجه إعلامي، أو في مراكز الإدارة والقرار أو خلف الكواليس. ففي الجزائر وصلت المرأة الى إدارة عدة مؤسسات إعلامية، لكن من دون أن تتساوى مع الرّجل في القدرة على صنع القرار، إذ ما زالت ملكية كبريات المؤسسات الإعلامية وإدارتها بيد الرجال عموماً، حيث

نسخة غير قابلة للطباعة

أكّدت دراسة دولية نشرتها منظّمة الأمم المتّحدة للمساواة وتمكين المرأة بداية 2015، شملت 522 وكالة أنباء ووسيلة إعلامية في العالم، أنّ الرّجال يحتلّون 73% من المناصب الإدارية العليا في جميع وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها، صحافة مطبوعة أو إلكترونية، إذاعة، تلفزيون، وحتى السّينما. وأظهرت أن أغلب النّساء اللّواتي يظهرن في وسائل الإعلام تكون مهماتهنّ ترفيهيه، ويتحدّثن برقة ويتبرّجن ليخرجن بصورة توحي بأنّهن "كائنات جنسية" قبل كل شيء. في حين تأتي في خلفية تلك الصّورة وبأعداد أقل، النساء العاملات في الإعداد أو المناصب الإدارية وخلف الكواليس.[32]

وتظهر آخر الإحصائيات المعلن عنها من قبل وزارة الاعلام والاتصال لسنة2009، أنّ نسبة النّساء الإعلاميات في الجزائر تشكل أكثر من 60% من نسبة العاملين في القطاع[33]، لكن هذا لم يتح لهنّ ظهورا وحضورا يتناسب مع تواجدهنّ المهني، وقد أشارت منظّمة المرأة العربية ضمن" الاستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية 2009 – 2015"، أنّ التحدّي الأوّل يكمن في قبول فكرة خوض المرأة الإعلامية لكلّ القضايا الاجتماعية وليس الأسرية فقط. وأشارت إلى محدودية حضور النّساء في المراكز القيادية في المؤسسات الإعلامية العربية، وأن هذا الحضور، على ندرته، لا يقترن بثقافة المساواة، الأمر الذي يحول دون أن يكون لهذا الحضور النسائي في المراكز القيادية تأثير إيجابي.[34]

فعدد الإعلاميات اللّواتي يتوزّعن عبر مختلف المؤسسات الإعلامية الجزائرية، الإذاعة، التليفزيون، والصحافة المكتوبة، الحكومية والمستقلّة، يعتبر في تزايد مستمر رغم الظّروف الصّعبة وعدم استقرار العمل الصحفي. وتُقِرُّ وزارة العمل و الضّمان الاجتماعي بأنّه على الأقل50 % من الصّحفيين غير مصرّح بهم. ومن المؤكّد أنّ انفتاح مجال الإعلام في بداية التسعينيات، قد سمح بتوظيف واسع للشباب الحاصلين على الشهادات رجالا ونساء.

ففي قطاع الدّولة الّذي يستحوذ على أكبر عدد من الصّحفيين نظرا للاستقرار الذي يتمتع به، نجد في مجال السّمعي البصري، التّليفزيون الجزائري الذي يضم خمس قنوات، " القناة الاولى" أرضية وأربعة رقمية: " قناة الجزائر " النّاطقة بالفرنسية، و" الجزائرية الثالثة "، و"الجزائرية الرابعة" النّاطقة بالأمازيغية، والخامسة " قناة القرآن الكريم"، يسجّل العنصر النّسوي حضورا قويا، اذ ارتفعت نسبة النّساء العاملات بالتّليفزيون الجزائري في سنة 2010 الى 67.57%.[35] مقارنة بعامي 2002 و 2007أين قدرت نسبة النّساء ب 18% و57.24% على التّرتيب.[36] لكن يبقى تواجد المرأة في المناصب القيادية العليا جد ضعيف مقارنة بنسبة تواجدها في القطاع. اذ تقدر نسبة الاناث في الوظائف الإدارية العليا في التليفزيون 22 %[37]، حيث كان هناك مديرتان مساعدتان فقط، واحدة للقناة "الجزائرية الثالثة"، وأخرى لـ" قناة الجزائر" النّاطقة بالفرنسية والتي كانت نائبة رئيس تحريرها أيضا امرأة، وهما فرعان من المؤسّسة الكلية التي يديرها رجل[38].

أما فيما يتعلق بالإذاعة الجزائرية فتضم 48 إذاعة جهوية،4 منها موضوعاتية (إذاعة الشباب، إذاعة القرآن الكريم، الإذاعة الثقافية، وإذاعة الجزائر الدولية) بالإضافة إلى القنوات الوطنية الثلاث الناطقة باللغات العربية، الأمازيغية والفرنسية، وكذلك الإذاعة الإلكترونية، وتعداد العاملين في الإذاعة الجزائرية لسنة 2012 هو في حدود 3700 عامل، يمثل فيه العنصر النسوي نسبة 35 %.[39] لكن مقابل هذه النسب المذكورة والمميزة جدّا، فإن المرأة لا تشغل نسبة كبيرة من حيث المسؤوليات المباشرة للعملية الإعلامية، إذ يوجد في2015، 18مديرة إذاعة محلية فقط من بين 48 مديرا، أي بنسبة 37.5 %. كما تعاقب على رأس الإذاعة الجزائرية، منذ انفصالها عن مؤسسة التلفزيون، في عام 1986، وإلى غاية 16 ديسمبر2014، 12مديرا كلّهم رجال[40].

وهذا ما كشفه التقرير الذي أجرته الرّابطة الجزائرية لحقوق الإنسان بالاشتراك مع منظمة "مينا ميديا مونوتورينغ"، الّتي رصدت برامج تلفزيونية وإذاعية في الفترة الممتدة من 28 جانفي إلى17 فيفري 2015، وخلصت دراستهما إلى أنّ

نسخة غير قابلة للطباعة

المشوار مازال طويلا أمام المرأة الجزائرية لتحقّق المساواة، كمّا وكيفا، في ميدان الإعلام السمعي والمرئي، ولتظهر في الصّورة التي تتناسب مع دورها وقيمتها الحقيقية إما كمهنية أو كفرد في المجتمع، أو كضيف يدلي برأيه في مختلف البرامج التي يتلقاها الجمهور. فالقنوات التّلفزيونية والإذاعات المحلّية التي تمت متابعتها، كشفت لمحلّلي نتائج الرّصد ومؤلّفي التّقرير أنّها ترسخ ما يتجه له المجتمع التقليدي، حيث تُناط بعهدة المرأة الأدوار الثانوية كمهنية ويُقَزَّم ظهورها كفرد فاعل في المجتمع أو في السّياسة أو في الاقتصاد. وتمثّل النّساء 42.6 % من المهنيين في وسائل الإعلام المكلّفين بإعداد الربورتاجات، و55.7 % من الصحفيين على الميدان، و53 %من مقدمي البرامج. لكنّ هذا الحضور القويّ في العمل الصّحفي في هذه الوسائل الإعلامية لم يقلب المعادلة لصالحها، وظلّ ظهورها ضعيفا جدّا مقارنة بالرّجال، حيث لا يتجاوز نسبة 19.10%. (41)

أما الصّحافة المكتوبة التابعة للقطاع العام فتضم أربع جرائد يومية: اثنتان بالعربية واثنتان بالفرنسية، يمثّل عدد النّساء فيها 107 صحافية مقابل 404 صحافي، أي بنسبة 26.5%، تشغل امرأة واحدة مديرة لإحدى يومياتها، وهي جريدة آفاق " لوريزون" الصادرة بالفرنسية. وفيما يتعلق بوكالة الأنباء الجزائرية، فيقدّر عدد النّساء فيها ب 90 صحفية مقابل 207 صحافي وهو ما يشكّل 43.5 % أي ما يقارب النّصف. لكنّ المشكل هو عدم التساوي في مناصب المسؤولية، فرغم العدد الهائل للصحافيات في المؤسّسة فهناك 3 نساء فقط نائبات لرئيس التحرير مقابل 20 رجلا، أي بنسبة 15 %، بالإضافة إلى ثلاث مهندسات إعلام من بين 8 مهندسين. أما مسؤولية المكاتب فيسيطر عليها أيضا الرّجال، فالمرأة مغيّبة عن الرئاسة في المكاتب الدّولية الـ14 ، أما داخل الوطن فلا ترأس المرأة من بين 48 مكتبا إلاّ مكتبا واحدا هو مكتب الجزائر العاصمة. وحتّى في حالة الترقية فإن مسؤولة المكتب رغم الحرّية التي تتمتع بها في اتخاذ القرار، إلا أنّها لا تستطيع أن تقرر مسار المادة الإعلامية إذ عليها العودة إلى رئيس التحرير. (42)

وبلغ عدد الإعلاميات العاملات بالمركز الدّولي للصّحافة، حسب دراسة قام بها الأستاذ بلقاسم بن روان(43)، 73 امرأة، منها 11 امرأة لها مسؤولية إدارية بالمركز أي بنسبة 15.06%، في حين بلغ عدد النّساء المُؤَطِرَات للعمل الإعلامي17 امرأة أي بنسبة 23.28%. أما الصّحفيات فعددهن 18 امرأة بنسبة 24.65%، في حين نجد 27 امرأة عاملة في المجال الإداري بنسبة 36.98%.

في القطاع الخاص، كانت الصّحافة المستقلة منذ سنوات المجال الّذي يقصده العنصر النّسوي بصورة كبيرة. و نسجّل على الأقل 5 نساء في مناصب مدير تحرير أو مدير نشر، وتضم حوالي 44 جريدة يومية، تملك وترأس امرأة إحداها وتسمى (الفجر)، منها خمس جرائد حزبية، بالإضافة إلى أكثر من 40 جريدة أسبوعية متعددة المضامين والتّوجهات، منها الرياضية. وهناك 6 متخصّصة و مجلّة اقتصادية هي الأولى من نّوعها تُديرها امرأة. كما توجد عدّة مجلاّت نسائية، وهناك وكالة أنباء خاصة تملِكها وتديرها امرأة. وتقدر نسبة النّساء في هذا المجال 60.02%. (44) وتُحصي ساحة الإعلام الجزائري في قطاع السمعي البصري الخاص، أكثر من عشرين قناة تلفزيونية خاصة، لا يتجاوز عُمر أقدمها أربع سنوات، ما زالت تعاني الكثير من المشاكل والصعوبات وسط بيئة قانونية لم تكتمل بعد، فالقنوات الحالية عمليا هي جزائرية لكنّها مسجّلة قانونيا لدى وزارة الاتصال كقنوات أجنبية معتمدة للعمل في الجزائر، وتضطر إلى بث برامجها من الخارج. لكنّها قدمت فرصا للكثيرين للعمل في هذا المجال، بعدما كان محتكرا من قبل مؤسسة التلفزيون الجزائري لسنوات، ولا توجد الى حدّ الساعة، على حسب معلوماتنا، إحصائيات دقيقة حول اليد العاملة في هذا القطاع.

3. المعوقات التي تواجه المرأة الإعلامية في الجزائر:

نسخة غير قابلة للطباعة

نستنتج مما سبق أن الإعلام الجزائري بصفة عامة، مُؤنّث عددا ومُذكّر حضورا وقرارا. ففرصة المرأة في الحصول على منصب داخل المؤسسة الإعلامية ضئيلة مقارنة مع زميلها الرّجل، ورغم تواجد النساء بنسب معتبرة في هذا القطاع، ما زالت مؤسساته ترسخ ما يتجه له المجتمع التقليدي، حيث تكلّف المرأة بالأدوار الثّانوية، وتوزع المهام وفقا للتوزيع التقليدي للأدوار، فنجد المرأة في أقسام المجتمع والأسرة، الثقافة، الجمال، الموضة والطبخ...، ويبقى تواجدها في المناصب القيادية العليا جد ضعيف، وذلك لا يرجع لأسباب تتعلق بالكفاءة. وفي هذا الشأن، تقول رئيسة جمعية SEVE " طايا ياسمين" أن المرأة العاملة في الجزائر تواجه باستمرار الصعوبات والعراقيل، كونها تنتمي الى مجتمع محافظ تربّى على خضوع المرأة للرّجل، وهذا جعل المرأة ضحية مجتمعها.(45) فمشاركة المرأة في الحياة العامة، ترسّخ العادات والتّقاليد الاجتماعية الّتي لا تحبّذ وترفض ولوج المرأة الى مراكز القرار. ورغم التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري فإن العلاقات بين الجنسين مازال يطبعها النموذج التقليدي، الّذي يركّز على أهمية العائلة كوحدة اجتماعية أساسية عوض الفرد، ما ساهم في استمرار السيطرة الذّكورية، فتعلّم المرأة و تكوينها وخروجها الى ميدان العمل لم يُغيِّر كثيرا من النّظرة السائدة حولها، فالأدوار داخل الأسرة ما زالت غير متكافئة، هذا ما يجعل صعوبة التّوفيق بين البيت والعمل عائقا كبيرا عند أغلب الإعلاميات خاصّة المتزوّجات، حيث تواجهن عبئا ثقيلا خصوصا في وجود أطفال صغار. فضعف التكفّل بالطّفولة في الجزائر يمنع المرأة من تكريس نفسها لعملها، ويجعلها منهكة لكونها مطالبة بالقيام بدورين مختلفين واتقانهما، وكلاهما لديه من المسؤولية ما يكفي، ما يجعلها في أغلب الاحيان، مُخيَّرة بين حياتها الزّوجية ودورها كأمّ وبين طموحها وتحقيق ذاتها. فتهاب أن تتقدم للمواقع القيادية، خوفا من عدم قدرتها على التحكُّم في مركزها لما يتطلّبه من الوقت والتفرُّغ، وما يستوجبه هذا المركز من متطلبات المنصب (من اتصالات وعلاقات ومفاجآت وحضور للمناسبات وغير ذلك...)، وهنا يصبح رفض المسؤوليات نابعاً من داخلها طالما لا يوجد التّعاون المطلوب، إن كان من أسرتها أو من المجتمع أو من إدارة المؤسسة عبر توفير بدائل كحاضنات الأطفال الآمنة. واستمرار النظرة للمرأة وفق الرؤية التقليدية عند عدد كبير من أفراد المجتمع بأنها عاجزة مقارنة مع الرّجل في تحمل عبء مسؤولية القرار.

وهناك عوائق اجتماعية أخرى تواجه المرأة الإعلامية في موقعها كقيادية، ترجع لمتطلبات مهنة الإعلام. فالمجتمع يقبل بعمل المرأة في مجال الإعلام على أن يكون مجرد وظيفة لها أوقات دوام محددة ومتطلبات عمل واضحة وليس مهنة، ويرفض قبول حقيقة أن مهنة الصحافة والعمل الإعلامي لهما خصوصية، تفرض على المُتمهنين لها العمل لساعات عمل طويلة وأحيانا لأوقات متأخرة، إلى جانب السّفر، وتحتاج من العاملين بها نسج علاقات والتواصل خارج حدود المكتب في أماكن عامة. ولهذا تتذرع الكثير من المؤسسات الإعلامية بعدم تعيين النّساء بمناصب مسؤولية، بحجة أن المطبخ الصحفي يبدأ عمله الفعلي في ساعات المساء، ويصعب على النّساء البقاء في المؤسسات لمثل هذا الوقت.

كما تُعتبر نظرة الرّجل إلى المرأة من أهمّ المعوّقات، فالرّجل لا يؤمن بقدرة وكفاءة المرأة، وأحيانا يغار من نّجاحها، كما يرى الرّجل، بأنّ وصول المرأة إلى مركز قيادي سيؤدّي إلى إهمالها لأسرتها، لأن ساعات العمل ستزيد نظرا لزيادة مسؤولياتها، لذلك من الأفضل أن لا تتبوّأ المرأة مركزاً قياديا. و هذا راجع لتخوُّف الرّجل من تراجع سُلطته بسبب استقلالية المرأة، خصوصا من الناحية المادية، ما يمنحها الشعور بالأمان وثقة أكبر بالنّفس، ومكانة هامة في المحيط الأسري.

ويؤمن الرّجل أيضاً بالأدوار النّمطية للمرأة، نتيجة تنشئته الاجتماعية، وهو الّذي يضع الأسس والقوانين والمعايير والتعليمات، وبما أنّ المعايير تتغيّر بتغيّر صانع القرار، فهو متّخذ القرار، وهو المسؤول عن التّعيينات، وعن البعثات، والدّورات التّدريبية، وبالتّالي فهو يدعم الرّجل. وبما أنّ التّنظيمات عبارة عن مجتمعات صغيرة متشبّعة بقيم وثقافة المجتمع

نسخة غير قابلة للطباعة

الذي تنشط فيه، فإنّ المرأة ستتواجد في مجتمع يخضع لهيمنة ذكورية. وتؤدي هذه الهيمنة التي أنتجت عالما رجاليا صمّمه الرّجال للرّجال، على أسس تراتبية تعتمد على الجنس، إلى تقسيم في المهام مُعتمدا أيضا على الجنس، يُراعي مصالح الرّجل على حساب مصالح المرأة، ويُشرِّع تفوقه وهيمنته داخل التنظيم ويعمل على إبعادها عن المواقع القيادية رغم أهليتها، فالمخيال يرفض قيادة المرأة رغم أنّ الواقع يفرضها. وهنا يحدث التّمييز في الترقية رغم التّساوي في الكفاءة ومدّة الخدمة و الدبلوم.

الخاتمة:

يمكننا الوصول إلى نتيجة مفادها أن عدم تقدم المرأة الإعلامية في مراكز القيادة الإعلامية هو انعكاس لوضع المرأة الجزائرية في كل القطاعات، فرغم أنّها دخلت العمل الصحفي المقروء منذ الاستقلال والسمعي البصري منذ انطلاقة الإذاعة والتلفزيون في الجزائر، ورغم تواجدها بنسب معتبرة وهامة في هذا القطاع، تبقى نسب تواجدها في مراكز القرار الفعلي متواضعة لا تعكس الصورة الحقيقية التي تمثلها، حيث لم تزل غائبة عن المشاركة الفعلية في صنع القرار وفي الإشراف على البرامج السياسية، وكتابة التعليق السياسي والعمود الافتتاحي، أما رئاسة التحرير فتكاد تكون نادرة في كثير من المؤسسات، وكذلك الأمر بالنسبة لعمليات الإخراج والتسيير.

إن المجتمع الذي يُؤمن بضرورة مشاركة المرأة بعملية التّنمية المستدامة، عليه إيجاد الحلول وإزالة المعوّقات أمام تطوّر مكانة النّساء فيه، بما يتناسب مع بيئته واحتياجاته، وعليه فإنه ينبغي السّعي إلى الوصول للمساواة لكلا الجنسين في المؤسسات بحيث يكون الخيار عند توكيل المهام مُحَدِّدُه الكفاءة وليس الجندر(النوع الاجتماعي) [46]. وكذلك الحال بالنسبة للتّرقية والأجور. ولتحقيق ذلك علينا كمجتمع مُمَثَّلا بمؤسّساته وأجهزته الرّسمية ومؤسّسات المجتمع المدني والباحثين في قضايا المرأة والمدافعين عن حقوقها، السعي نحو تغيير الصّورة النّمطية وكسر القالب الجامد الّذي وُضعت فيه المرأة، بدءا من المناهج الدّراسية، حتى نُربي جيلاً مؤمناً بدور المرأة ومكانتها وبضرورة إشراكها في قيادة المؤسسات بأنواعها، وخاصّة الإعلامية، وإرساء استراتيجية إعلامية وطنية تعتمد على مقاربة النّوع الاجتماعي، قصد تحسين صورة المرأة الإعلامية الجزائرية في الإعلام الجزائري عملاً وإدارةً. فالإعلام الفعّال الذي يُفرز ثقافة تؤمن بحقوق المرأة، هو إعلام يستند إلى مجتمع مدني واع، يعمل على خلق ثقافة حُقوقية لقضايا المرأة الإعلامية مبنية على أسس قانونية، تقوم على تكافؤ الفرص في تسيير وقيادة المؤسسات الإعلامية واتخاذ القرارات على مستواها، وكشف الحقائق والوقوف أمام الانتهاكات والتجاوزات.

هوامش البحث:

[1]- هي الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة وموقعها الالكتروني.www.minister-famille.gov.dz

[2]- وهو مجموعة العراقيل والمعوقات المرئية والغير مرئية التي تعيق وصول النساء الى المراكز القيادية في قمة الهرم التنظيمي. وأول مرة تم تداول تعبير السقف الزجاجي في عام 1986 م من خلال مقال نشـــــرته صحيفـــــة وول ستريت وذلك لوصف الحاجز غير المرئي والذي يفصل بين المرأة كالمناصب القيادية العليا.(اللجنة الفيدرالية للسقف الزجاجي، 1995).

[3]- محاسن الإمام ، "الوضع الإعلامي و القانوني للمرأة العربية والنوع الاجتماعي - وجهة نظر اعلامية "، ورقة عمل مقدمة إلى لقاء الإعلاميات العربيات، الرباط، 15 -18 ديسمبر 2005، ص.03.

نسخة غير قابلة للطباعة

[4]- أنعام عبد اللطيف الشهابي، موفق حديد محمد، "مشكلات تبوء المرأة للموقع القيـــادي من وجهة نظر القيادات النسائية: التجربة العراقية"، المؤتمر العربي الثاني في الادارة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 6- 8 نوفمبر 2001، ص.612. (بتصرف)

[5]- نذكر منها: مركز المرأة للدراسات والتنميـــة بجامعة البعث بسوريا، مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسة المرأة بجامعة الأميرة نوره بنت عبد الرحمان بالسعودية، www.un-instraw.org معهد تابع للأمم المتحدة متخصص في البحوث والتدريب على قضايا المرأة، www.cawtar.org مركز المرأة العربية للتـــدريب والبحوث " كوثر"، www.aeci.es معهد تابع للأمم المتحـــدة متخصص في البحوث والتـــــدريب على قضايا المرأة، www.credif.org.tn مركز البحوث والدراسات والتـــوثيق والإعلام حول المرأة في تـــونس، www.uneca.org المركز الإفريقي للنّوع الاجتماعي والتّنمية الاجتماعية، www.icrw.org المركز الدولي للبحوث حول المرأة، www.iwpr.org معهد البحوث السياسية حول المرأة، www.globalfundforwomen.org الصندوق العالمي للمرأة.

[6]- تيد اوردواي، فن القيادة والتوجيه في ادارة الاعمال العامة، ترجمة محمد عبد الفتـــاح ابراهيم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1965، ص. 16.

[7]- B. M. Bass, Leadership Psychology and Organizational Behavior, Harper and Row Publishers. New York, 1960, PP. 445- 446.

[8]- عبد الرزاق محمد الدليمي، كامل خورشيد مراد، " القيادة الإدارية في المؤسسة الإعلامية – دراسة وصفية "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 23، بغداد، 2010، ص.11.

[9]- قرآن كريم، سورة النّحل، الآية 97.

[10]- قرآن كريم، سورة النّســـاء، الآية 124.

[11]- جنان التميمي، مفهوم المرأة بين نص التنزيل و تأويل المفسرين. شبكة اللغويات العربية، 2009، ص ص. 15 – 16. موجود على الرابط التالي: http://www.arabiclinguistics.net

[12]- وزارة التضامن الوطني، " نساء وجهات نظر مختلفة وتعددية أفكار"، الملتقى الوطني حول المرأة، 03 - 04 مارس 1998، ص.94.

[13]- ضامر وليد عبد الرحمان، فكر تنمية المرأة في المجتمعات العربية: دراسة لوضع المرأة العاملة في المجتمع الجزائري، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجـــزائر،2006/2005 ، ص.180.

[14]- نفس المرجع، ص.182.

[15]- Mostefa Boutefnouchet, La famille Algérienne: Evolution et Caractéristiques, SNED, Alger, 2éme éd., 1982, p .24.

[16]- ضامر وليد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص. 183.

[17]- الديوان الوطني للإحصاء http://www.ons.dz .

[18]- منظمة المرأة العربية، المرأة العربية: أرقام و مؤشرات، بيانات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في مجال التعليم، 2010. موجود على الرابط التالي: http://www.arabwomenorg.org

[19]- Conseil national économique et social (C. N. E. S.) Rapport du développement humain, 2002, p.87.

[20]- Ibid., p.90.

[21]- ONS, Activité, Emploi & Chômage En Avril 2014, n° 671, 2014, p.01. Site web: http://www.ons.dz

نسخة غير قابلة للطباعة

[22]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، 28 فيفري 1976، ص.144.

[23]- زيدان عبد الباقي ، المرأة بين الدين والمجتمع، سلسلة الثقافة الاجتماعية والدينية للشباب، مطبعة السعادة، القاهرة، 1977، ص. . 394

[24]- الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد العام للعمال الجزائريين:1956-2003،2003، ص.14. موجود على الرابط التالي: http://www.ugta.dz/ar/ugta-story.php

[25] -ONS, Activité, Emploi & Chômage En Octobre 2011. Site web: http://www.ons.dz.

[26]- ONS, Activité, Emploi & Chômage En Avril 2014, Op. Cit., p.01.

[27]- Ibid., pp.01-05.

[28]- Mahfoud Bennoune, Les Algériennes Victimes De La société néoplatonicienne : une étude socio-anthropologique، édition Marino or, 1éme éd., Alger, 1999, p.77.

[29] - ONS, Activité, Emploi & Chômage En Avril 2014, Op. Cit., pp.01-05.

[30]- كلمة الوزير السّابق للعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي(الطيب لوح) بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، المركز العائلي، بن عكنون، الأربعاء 06 مارس 2013، ص.05.

[31]- القانون العضوي رقم12-03 المؤرخ في18 صفر1433الموافق 12 جانفي2012ٌ، الجريدة الرسمية، العدد الأول، المطبعة الرسمية، الجزائر، 14 جانفي، 2012.

[32]- سهى أبو شقرا، "دور النساء في الإعلام تنفيذي... والإدارة للرجال"، العربي الجديد، الدوحة، 20 جوان 2015، استرجع في 2015/11/03 من http://www.alaraby.co.uk/ الساعة 22:52.

[33]- ثرية مسعودة، "صحفيات جزائريات تؤكّدن: الإعلام المكتوب فتح المجال أمام المرأة الصحفية لتقلّد مراكز المسؤولية"، الحوار، الجزائر، 03 ماي 2010، استرجع في 04 /11 /2015 من http://www.djazairess.com/elhiwar الساعة 00:21.

[34]- منظمة المرأة العربية، الاستراتيجية الإعلامية للمـــرأة العربية" 2009 – 2015"، القاهرة، 2010، ص.38.

[35]- منظمـــة المرأة العربية، المرأة العربية: أرقام و مؤشرات، بيانات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في مجال الاعلام،2010. موجود على الرابط التالي: http://www.arabwomenorg.org

[36]- فضة عباسي بصلي، "مراحل تطور العمل الإعلامي بالجزائر ودور المرأة فيه"، التواصل، عدد 20 ديسمبر2007 ، ص ص.36 – 37.(بتصرف)

[37]- منظمة المرأة العربية، المرأة العربية: أرقام و مؤشرات، بيانات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في مجال الاعلام، مرجع سابق.

[38]- نفيسة لحرش، النوع الاجتماعي والإعلام ثلاثية التكوين والممارسة والبحـــث، ص06. موجود على الرابط التالي: www.iugaza.edu.ps/filles

[39]- محمد شلوش، بوزنون خالد، كتيب للإعلامي- الإذاعة الجزائرية: النشأة والمسار، ص.10. موجود على الرابط التالي: www.radioalgerie.dz/

[40]- نفس المرجع، ص.10.

[41]- سهى أبو شقرا، مرجع سابق.

[42]- نفيسة لحرش، مرجع سابق، ص.06. (بتصرف)

[43]- بلقاسم بن روان، واقع الأنشطة الاتصالية الموجهة للمرأة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، منظمة المرأة العربية، 2004، ص.10.

نسخة غير قابلة للطباعة

[44]- فضة عباسي بصلي، مرجع سابق، ص ص.36 – 37.(بتصرف)

[45]- تغاريد بيضون، المرأة والحياة الاجتماعية في الإسلام، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص.162.

[46]- تشير الأدبيات إلى أن مصطلح جندر "النوع الاجتماعي" استخدم لأول مرة من قبل "آن أوكلي" وزملائها من الكتاب في سبعينيات القرن الماضي، وذلك لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعياً في مقابل تلك الخصائص المحددة بيولوجياً. ورغم ان مفهوم النوع هو إشارة للمرأة والرجل إلا أنه أستخدم لدراسة وضع المرأة بشكل خاص أو كمدخل لموضوع " المرأة في التنمية ". ومفهوم النّوع يختلف عن مفهوم الجنس. فهذا الأخير، يشير الى الاختلافات البيولوجية البحتة، بين الذكر والأنثى، في حين يشير مفهوم النّوع الى التّكوين الثّقافي والاجتماعي الذي يجعل من الذّكور رجالا والاناث نساء، ولكل منهما أدوار ووظائف محدّدة. وعليه، فإنّ تلك الأدوار، تكون قابلة للاختلاف وفق الثقافات والظروف والأزمنة المختلفة لتاريخ البشرية. و على ضوء هذا المفهوم، يمكن إحداث تغيير في مجتمع ما لتحديد أدوار كلّ من النّساء والرجال ووظائفهم، ومن أجل ذلك، استخدم لفظ (جنس) ليشير الى المحدّدات والاختلافات البيولوجية للأدوار والوظائف التي لا يمكن أن تتغير حتى إن تغيرت الثّقافات أو تغير الزّمان والمكان، ولفظ (نوع) يشير الى المحدّدات الاجتماعية والثّقافية للأدوار والوظائف التي يمكن تغييرها.(المبادرة الفلسطينية لتعميـــق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، منشورات مفتاح، القدس،2006، ص ص.06 -07).

نسخة غير قابلة للطباعة